

الأراضي الزراعية المهملة تعيق حل أزمة البطالة في تونس

غياب الإرادة السياسية والتعقيدات البيروقراطية يعمقان مشاكل القطاع ويبددان فرص توفير الوظائف



محصول تعب وصعوبات كثيرة

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الزراعة تساهم بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أبرز القطاعات الاستراتيجية، حيث تشغل قرابة 13.4 في المئة من القوة العاملة النشيطة بالبلاد، لكنها فقدت بريقها في السنوات الأخيرة نتيجة العديد من العوامل المتداخلة.

وأشارت دراسات دولية ومحلية إلى أن تونس مهددة بفقدان مواردها الطبيعية، إذ يتوقع أن تواجه نقصا حادا في محاصيل الحبوب بسبب الجفاف بمعدل الثلث من المساحة المزروعة لتبلغ مليون هكتار فقط بحلول 2030.

وتبعاً لذلك سيشهد القطاع الزراعي تراجعاً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين حوالي 5 و10 في المئة.

عن تباينها بين أقاليم الشمال والوسط والجنوب، تهدد الزراعة ولا بد من التفكير في توسيع مشاريع تحلية مياه البحر، واعتماد مقاربة جديدة لتوفير المياه حتى العام 2030.

القطاع الزراعي

- 5 ملايين هكتار صالحة للزراعة لا يستغل منها سوى 24 في المئة
- 14 في المئة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

وتقدر الإمكانات المائية المتاحة في تونس بحوالي 4.8 مليار متر مكعب سنوياً وتتوزع بين المياه السطحية والجوفية وتلك المتأتية من الأمطار.

حيث تدوم القضايا المتعلقة بها ما بين 10 و15 سنة، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية من خلال قصور التشريعات، إذ لا تملك الدولة قدرة على حلها، وهي ضعيفة وعاجزة عن سنّ قوانين تمنع تجزئة تلك الأراضي.

ويرى بن جنانة أن هناك مشكلة الأراضي المهملة التي تستغلها بعض الأطراف، ويجب أن تتوفر ضمانات معينة في علاقة بالقروض والبنوك.

واستدرك بالقول "ولكن لا توجد جدوى اقتصادية من هذه المشاريع، وعلى الدولة أن تؤمّن هذه المساحات وتعيد تقسيمها، رغم ما سيخلفه الإجراء من مشاكل انتمائية وقبيلية".

واعتبر الخبير أن الصعوبات المناخية وتغيراتها وقلة الأمطار، فضلاً

حزمة من الصعوبات تتعلق أساساً بضعف نسبة المكثنة وتشقت الأراضي الفلاحية التي تعود ملكيتها للدولة.

وبحسب الدراسة "يوجد 350 ألف هكتار من الأراضي الزراعية غير مستغلة بسبب النزاعات القانونية و100 ألف هكتار وفق نظام الأوقاف (الأحباس) و65 ألف هكتار خاراض يستغلها أشخاص بطريقة غير شرعية، ما يعني أن 415 ألف هكتار خارج الاستغلال".

وقال الخبير الاقتصادي حسن بن جنانة لـ"العرب"، إن "مشكلة الميراث هي السبب الأصلي لتواصل الأزمة، حيث ساهم توارث الأراضي في تقليص مساحتها ما عسّر إمكانية استغلالها من المزارعين، ما يعزز غياب الجدوى الاقتصادية".

وأضاف "هناك بيروقراطية في تقسيم الأراضي عن طريق المحاكم،

تتعالى أصوات النخب الاقتصادية في تونس، مطالبة الحكومة باستراتيجية واضحة لمعالجة أسس القطاع الزراعي في ظل استمرار التراخي في إنهاء مشكلة الأراضي غير المستغلة التي يمكن أن تحل جزءاً من أزمة البطالة، خاصة مع مواصلة الخبراء دق ناقوس الخطر من تعرض البلاد لفجوة في توفير الغذاء مستقبلاً بسبب زحف الجفاف.

أزمة توفير مدخلات الإنتاج، يؤكد أن المزارعين قادرين على الإنتاج وتحقيق المردودية العالية إذا ما اقتنع الجميع "بان الأمن الغذائي مسؤولية وطنية".

وانتقد مسالة غياب الخارطة الفلاحية وإهمال الأراضي الزراعية بينما يعاني الشباب من البطالة، مرجعاً ذلك إلى "غياب الإرادة" وإلى عجز كل الفاعلين السياسيين عن الخروج بتصورات مشتركة.

وتقول وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إن مجموع الأراضي القابلة للزراعة في البلاد يبلغ نحو خمسة ملايين هكتار، لكن لا يستغل منها سوى نسبة 24 في المئة.

ويؤكد محمد بن حسين الخبير في المياه والبيئة، أن تونس بها قرابة 400 ألف هكتار من الأراضي السقوية، حيث تقوم الدولة بحفر الآبار لتسهيل إنتاج المزارعين، وكانت تضطلع بدور إيجابي جداً في تأمين الأمن الغذائي في البلاد.

لكن الوضع اختلف الآن. وقال لـ"العرب"، "توجد عدة إشكاليات إدارية وعقارية وهناك نوع من النفور لدى المزارعين، حيث ترك الناس أراضيهم، فضلاً عن تشتت الملكية حيث يمكن أن تجد مزارعاً يملك 100 متر مربع وغير قادر على الإنتاج".

وأضاف أن "هناك غياباً للإرادة السياسية لفتح الملف، ويجب أن تضع برامج لاستغلال تلك الأراضي خصوصاً وأننا أصبحنا نستورد الخضر من مصر"، لافتاً إلى أن "هناك 5 ملايين هكتار قابلة للزراعة، فضلاً عن الأراضي الغابية والمراعي وغيرها".

وطالب الخبير المائي السلطات بـ"تشريع قوانين بخصوص المسألة وتسهيل الإجراءات البيروقراطية لفتح مجال العمل أمام الشباب وحل جزء كبير من معضلة البطالة عبر تقديم القروض والهبات".

وسبق أن كشفت دراسة حول الأمن الغذائي أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية أن المنظومة الزراعية والغذائية في البلاد تواجه

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - أكد خبراء في قطاع الزراعة أن تونس بحاجة ماسة لوضع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها والتي تفاقمت بدرجة خطيرة خلال السنوات الماضية بسبب ارتباك السياسات الحكومية وتزايد وطأة التغير المناخي.

وتواصل مشكلة الأراضي الزراعية غير المستغلة بسبب التعقيدات البيروقراطية، وهو ما يمثل عائقاً أمام حل أزمة البطالة التي سجلت مستويات قياسية عند نحو 17.8 في المئة بنهاية الثلث الأول من العام الجاري بعد أن كانت في حدود 17.4 في المئة خلال الثلاثي الرابع من العام الماضي.

محمد بن حسين
يجب وضع استراتيجية لاستغلال الأراضي الزراعية المهملة

حسن بن جنانة
السلطات عاجزة عن فتح ملف تأمين الأراضي وإعادة تقسيمها

ولا تقتصر التحديات على سوء إدارة الملف، بل تشمل مشاكل التمويل للمشاريع، وتواصل معضلة الجفاف ونقص المياه، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمعالجة تلك الملفات.

ورغم أن رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عبدالمجيد الزرار، قد أشار إلى أن موسم حصاد الحبوب هذا الموسم أفضل من السابق، لكنه لا يزال بعيداً عن الطموحات.

واعتبر أن تحقيق هذه النتائج رغم ما عرفه الموسم من هزات في ظل

استقرار ليبيا يعد دول الجوار بمكاسب اقتصادية كبيرة

تج عنه، ولكن أيضاً بحساب العائد من إحلال السلام على ليبيا والدول المجاورة، بهدف تعزيز الحوار بين الفرقاء الليبيين والفاعلين الإقليميين والدوليين.

وتشير الدراسة إلى أنه بحلول العام 2025 ستصل المكاسب الاقتصادية في مصر إلى زهاء 100 مليار دولار وفي السودان إلى قرابة 22 مليار دولار وفي تونس إلى قرابة 10 مليارات دولار وفي الجزائر إلى ما يقارب 30 مليار دولار.

162

مليار دولار حجم المكاسب التي يمكن أن تحققها مصر والسودان وتونس والجزائر حتى 2025

وأوضح العلمي أن الدراسة تحلل الأثر الكمي لعملية السلام في ليبيا من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية، منها النمو المتوقع إثر عملية إعادة الإعمار، والناتج المرجح على الاستثمارات وعلى استئناف الصادرات للبلاد، إضافة إلى أثر كل هذا على مستويات التشغيل في دول الجوار.

وأشار إلى إمكانية أن تنخفض البطالة في السودان بنسبة 14 في المئة وبنسبة 9 في المئة في مصر و6 في المئة في تونس، وأنّتين في المئة في الجزائر بحلول العام 2025.

لندن - أكد خبراء أن استقرار ليبيا سيشكل دعماً قوياً لكي تحقق اقتصادات الدول العربية المجاورة مكاسب كبيرة من خلال إعادة تنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية.

ونذكر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دراسة بعنوان "السلام في ليبيا، فوائد للبلدان المجاورة والعالم" نشرت على منصتها الإلكترونية، أن "إحلال السلام في ليبيا سيؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة لليبيا وللدول الجوار تصل قيمتها إلى 162 مليار دولار حتى العام 2025".

وقال معدو الدراسة إن "التطورات الإيجابية الأخيرة التي تشهدها ليبيا مهمة، والتي ستترجم إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في الاستثمارات وتوفير فرص عمل داخل البلد النقطي وفي البلدان المجاورة وخاصة في مصر وتونس والجزائر والسودان".

واعتبرت الدراسة أن إحلال السلام في ليبيا سيطلق جهود إعادة الإعمار، ما سيولد مكاسب اقتصادية كبيرة لهذه الدول في ضوء ارتباط اقتصاداتها بالاقتصاد الليبي.

وقال المشرف على فريق إعداد الدراسة طارق العلمي، إن "الإسكوا سلطت الضوء منذ اندلاع النزاع على أثره الاجتماعية والاقتصادية عبر تقييم الأثر الكمي ليس فقط للدول التي

فضلا عن العقوبات الاقتصادية المشددة عليها.

وتشير تقديرات المؤسسات المالية الدولية إلى أن إنتاج محطات توليد الكهرباء في سوريا كان يبلغ نحو 8 آلاف ميغاواط يومياً قبل اندلاع الأزمة، وكانت تمتلك فائضاً تقوم بتصديره إلى دول الجوار، فيما انخفض الإنتاج حالياً إلى ما بين 1500 والفي ميغاواط يومياً.

ولا يخفى السوريون تدهورهم مع اشتداد إجراءات التقنين، التي ارتفعت وتيرتها منذ أيار 2020، بدءاً من الكهرباء صيفاً مروراً إلى المشتقات النفطية وأسطوانات الغاز شتاءً ووصولاً إلى أزمات الخبز والأدوية والمواد الغذائية وغيرها.



في تقاطع الأزمات

دمشق تكافح لمواجهة اتساع العجز في إمدادات الكهرباء

ويؤكد محللون أن سنوات الحرب السورية استنزفت قطاعي الطاقة والكهرباء بشكل بالغ، لاسيما مع خروج أبرز حقول النفط والغاز عن سيطرة النظام السوري وتعرض محطات التوليد لاعتداءات أو تضررها خلال المعارك.

ولكن يبدو أن عدة عوامل أخرى أثرت على تأمين إمدادات الكهرباء بشكل مستقر في مناطق سيطرة نظام بشار الأسد حيث تحولت العقوبات الاقتصادية المفروضة على دمشق وخاصة قانون "قيصر" دون وصول بواخر النفط بالنظام.

ومنذ بدء النزاع مني قطاع النفط والغاز بخسائر كبرى تقدر بأكثر من 74 مليار دولار جراء المعارك وفقدان الحكومة السيطرة على حقول كبرى

الخط العربي وتناولا الوضع الفني له وإمكانية استخدامه للتلط.

وبدا تشييد الخط الغاز العربي الذي يمتد بين مصر والأردن وسوريا منذ 2004 على مراحل لتصدير الغاز المصري إلى الأردن وسوريا ولبنان، إلا أن الأزمة السورية التي اندلعت في 2011 أوقفت ضخ الغاز إلى سوريا بعد تعرضه لأكثر من تجدير.

وخلال السنوات الماضية، تعرضت الشبكة الكهربائية الواصلة بين الدول الثلاث للتخريب في سوريا وهي بحاجة إلى صيانة من قبل الحكومة في دمشق لامتثال الربط بين الدول الثلاث.

وشددت زواتي خلال الاجتماع على أهمية تفعيل التعاون في مجال الطاقة ضمن سياسة نضع بالإعتبار التكامل الاقتصادي وأيضاً تعزيز وتطوير منظومة الربط الكهربائي بين الدولتين والتي تشكل جزءاً من الربط الكهربائي العربي.

ولدى الأردن فائض من الطاقة الكهربائية بعد تشغيل محطة العطارات التي تولد الكهرباء من الصخر الزيتي جنوب البلاد، فضلاً عن الحصول على أكثر من 20 في المئة من الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية والرياح.

وتعاني سوريا من نقص في تزويد الغاز والكهرباء بسبب الأزمة وتعطل الحكومة في دمشق على تأمين احتياجاتها من الغاز المصري عبر الخط الواصل إليها لتشغيل محطات الكهرباء التي توقف عدد منها بسبب الحرب.

عمان/دمشق - دخلت الحكومة السورية في مفاوضات مع نظيرتها الأردنية للاستعانة بعثمان من أجل مساعدتها على توفير إمدادات الكهرباء

والغاز لتشغيل محطات التوليد، وسط أسوأ مرحلة تمر بها البلاد في تأمين المشتقات النفطية التي أثرت على كل مناحي الحياة.

وتواجه دمشق صعوبات كبيرة في الحفاظ على تشغيل شبكة الكهرباء وتأمين الإمدادات في مناطق سيطرتها مع تضرر البنية التحتية ونقص كميات الوقود اللازمة لتوليد التيار الكهربائي، في ظل حالة امتعاض شعبي بسبب سياسة التقنين المحففة رغم فك الارتباط مع لبنان في هذا الجانب منذ أكثر من عام.

وناقش الوفد السوري الذي زار

1500

ميغاواط يومياً تولدها محطات الكهرباء بعد أن كانت تنتج 8 آلاف ميغاواط يومياً قبل الأزمة

العاصمة الأردنية الأريبع الماضي، وضم غسان الزامل، مع وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي وضع شبكة الربط الكهربائي والبنية التحتية لخط الغاز العربي الوصل بين البلدين.

وقال طعمه في بيان إن "الجانبين تطرقا إلى التعاون المشترك بين البلدين في مجال الربط الكهربائي والغاز عبر